قراءة في كتاب "السياسة في مقدمة ابن خلدون"

قراءة: الدكتور كايد كريم الركيبات

kayedrkibat@gmail.com

صدر عن دار الجنان للنشر والتوزيع في المملكة الأردنية الهاشمية، خلال النصف الثاني من عام 2021م، كتاباً معنوناً بـ "السياسة في مقدمة ابن خلدون"، للأستاذ الدكتور غانم محمد صالح، وهو أستاذ السياسة في جامعة بغداد سابقاً، وقد جاء الكتاب في مئة وثلاث وأربعين صفحة من القطع المتوسط، متضمناً الإهداء والفهرس ومتن الكتاب والخاتمة وقائمة مصادره.

يُرجِع المؤلف سبب تأليف الكتاب إلى مساهمته السابقة خلال إشغاله عضوية لجنة تصنيف وتبويب المراجع الفكرية في بيت الحكمة، حيث كلف حينها بانجاز الجانب السياسي من "مقدمة ابن خلدون"، التي اختارتها اللجنة ليتم تصنيفها وفق منهجية التصنيف المتبعة لديها، لكن الظروف السياسية التي آلت إليها دولة العراق مع مطلع القرن الحالي، كانت حائلاً أمام نشر نتائج أعمال اللجنة، وإلى جانب هذا السبب يورد المؤلف سبباً آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول، وهو أن تأليف هذا الكتاب جاء استكمالاً لمشروعه الشخصي في التأليف، الذي تضمن التركيز على دراسة الفكر السياسي الإسلامي، إذ صدر للمؤلف كتاب تحت عنوان "مفهوم الحرية في الفكر السياسي: معطيات إسلامية أمام أفكار ونظريات غربية"، صادر عن المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، وكتاب آخر بعنوان "مفهوم العدالة في الفكر السياسي: أفكار ونظريات غربية ومعطيات إسلامية"، صادر عن دار الجنان للنشر والتوزيع، وهذا المشروع جاء في حقيقته رصيداً معززاً إلى إنتاجه العلمي في تأليف الكتب المتخصصة في الفكر السياسي، إذ تتكون مكتبته الشخصية مع هذه الكتب من ثمانية عشر كتاباً منشورا.

قسم المؤلف مواضيع الكتاب إلى خمسة فصول، جاء الفصل الأول منها تحت عنوان "تحديات مفاهيمية": وهنا كان للمؤلف وقفة مع تحديد علم السياسة، الذي يشكل الإطار العام لموضوع الكتاب، وبحث في جدلية هذا المفهوم وتجاذبات الباحثين بين من يرى أن مفهوم السياسة ينبثق من علم الدولة، الرأي الذي يتبناه علماء القانون، ومن يرى أنه يستند إلى علم السلطة، وفق رأي علماء السياسة المعاصرون.

تناول المؤلف في الفصل الثاني "سيرة ابن خلدون ونتاجه الفكري ومكانته العلمية"، وفي هذا الفصل كان للمؤلف وقفة مع السيرة الشخصية لابن خلدون من حيث النسب، والنشأة، والتجربة العملية المتخصصة في المجال السياسي، والإداري، والقضائي، ثم بين المؤلف المواقف الفكرية المختلفة التي تناولت رأي ابن خلدون، واتجاهات الباحثين في هذا المجال، وذهب إلى أنها غالباً تكون محكومة برؤاها الذاتية، دون إسقاط اعتباراتها الأيديولوجية والفكرية.

وتبنى المؤلف وجهة نظر الدكتور حامد ربيع، في أن المنهج الذي اتبعه ابن خلدون في تفسير ظاهرة الحكم يقوم على أربعة مقومات أساسية: أولاً، أن تحديد الظاهرة يكون عن طريق الملاحظة المباشرة. ثانياً، أن الملاحظة يجب أن تكون متعددة الجوانب للوصول إلى الظاهرة الذاتية لموضوع البحث. ثالثاً، أن الملاحظة يجب أن تكون متعددة الجوانب لاستخلاص ما يسميه ابن خلدون القانون السياسي. رابعاً، إيجاد النموذج الذي يتم استخدامه في صياغة النتائج العلمية لملاحظاته على الظاهرة لتحويلها إلى نظرية عامة.

أما الفصل الثالث من الدراسة، فقد جاء تحت عنوان "الدولة"، وهنا يقول المؤلف: "بحث ابن خلدون في الفلسفة السياسية التي مجالها الكشف عما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي للمجتمع أي الدولة، فتناول مفهومها وشكلها ومؤسساتها المختلفة وطبيعة سلطتها"، وهذا الفصل من الكتاب كان ثرياً بالبحث في مفهوم الدولة وكيفية نشوءها، حسب الرؤية الخلدونية في المقدمة التي اعتمدت في مكونها الرئيس على عنصر القوة متمثلاً بالعصبية والغلبة القبلية وخشونة المعيشة، مع استخلاص التفاصيل الجزئية المتعلقة بشكل الدولة، ونطاقها الجغرافي، ومراحل تطورها.

في الفصل الرابع من الدراسة، المعنون بـ "السلطة"، يقول المؤلف: "السلطة في (المقدمة) لم ترد على لسان ابن خلدون بشكل صريح، وإنما استعاض عنها باصطلاح آخر أكثر تعبيراً عن موقف الصياغة لظاهرة الإكراه السياسي، فتحدث عما اسماه الرئاسة على أهل العصبية. وهو بذلك يقصد حق توجيه قيادي"، وفي هذا الفصل يبين المؤلف وجهة نظر ابن خلدون في السياسة الممكنة والصحيحة، التي تنبثق من فهم الواقع ومسايرة القوى المؤثرة المحيطة بصاحب السلطة، الذي يعبر عنه بـ "السلطان"، ويؤكد على أن كل سلطة تستند على ادعاء الشرعية الدينية أساساً لها، وتحاول أن تكون سياساتها شرعية، لكن في الوقت نفسه فأنه يؤكد أن هذا الادعاء لا يصمد أمام تحديات الواقع، وأن شرعية السلطة

تستوجب مصادر أخرى تعزز مكانتها، وتحافظ على وجودها، وهنا تحضر فكرة أهمية الشوكة والعصبية، والتي تمثل واقعياً القوة السياسية الفعلية، وهو المصطلح المعروف عند ابن خلدون بـ "الرياسة".

بعد تناول موضوع السلطة، جاء الفصل الخامس بعنوان "النظام السياسي"، حيث يذكر المؤلف أن ترتيب أنواع النظم السياسية المعروفة لابن خلدون حسب قيمتها الأخلاقية هي خمسة نظم: أولاً، الملك الطبيعي الذي يناسب العمران البدوي، وهو برأي ابن خلدون النظام الأدنى. ثانياً، الملك السياسي الذي يتوخى مصلحة الحاكم والفرد وتكون سمته العامة العدل. ثالثاً، الملك السياسي الذي يتوخى المصلحة العامة وهو النظام الأقرب للكمال بنظره. رابعاً، نظام الخلافة وبرأيه أن هذا النظام يسمو على بقية الأنظمة لكون غايته السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة. في حين أن النظام الخامس الذي يراه ابن خلدون هو نظام المدينة الفاضلة، التي تخيلها الفلاسفة مع أيمانه باستحالة تطبيقه.

هذا التقسيم للنظم السياسية التي تطرق لها ابن خلدون، تطلب من المؤلف البحث خلال هذا الفصل في الأفكار السياسية التي أثارها ابن خلدون حول نظام الخلافة، بصفتها نموذج الدولة الإسلامية، ومن ثم ما آلت إليه من ملك، وقضية وجود خليفتين في وقت واحد، والبحث في قضية منزلة الشريعة من السياسة، ومدى تأثير الواقع التاريخي للعالم الإسلامي وانعكاس نتائج التطور الفكري في مجالات التاريخ والفلسفة والفقه، في صياغة النظام السياسي الإسلامي، ومدى تكاملها في هذا المجال.

وفي الخاتمة يرى المؤلف أن الأفكار السياسية لابن خلدون التي جاءت في المقدمة، أظهرت أنه على قدر عال من الفكر والمعرفة، مستمدة من خبرته العملية، وقدرته على تجاوز الأطر الفكرية التي سبقه إليها غيره من المفكرين والفلاسفة، وأن يوجد نمطاً فريداً في طرح الأفكار العلمية المستندة على استخلاص حوادث التاريخ، وإنتاج نظرية فريدة في تفسير الواقع، تصلح أن تكون نموذجاً لتفسيرات استشراف المستقبل.